ردا على استيضاح رئيس الوزراء

المويزري والعدساني: كل ماورد في الاستجواب يستند إلى تقارير الجهات الرقابية

ارسل النائبان شعيب المويزري ورياض العدساني إلى رئيس مجلس الأمة ردهما على استيضاح سمو رئيس الوزراء عن بعض بنود الاستجواب.

وأكد النائبان في ردهما على الاستيضاح أن كل ما جاء بإستجوابهما المقدم إلى سمو رئيس مجلس الوزراء مستند إلى التقارير المعتمدة من الجهات الرقابية وأن ملاحظات تلك الجهات جاء بها مخالفات وامتناعات للصرف، مما يؤكد أن السلطة التنفيذية تخلت عن مسؤوليتها ولم تقم العديد من الجهات بتسوية وتلافي المخالفات.

وأشارا إلى أن السلطة التنفيذية لم تحقق التنمية الاقتصادية ولا زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة أو تحقيق الرخاء للمواطنين مخالفة بذلك للمادة (20) من الدستور وأن ذلك يؤكد أن المسائلة السياسية لسمو رئيس مجلس الوزراء تندرج في السياسة العامة المسؤول عنها وأن إستجوابنا المقدم يندرج في هذا الإطار.

وفيما يلي نص الكتاب الموجه إلى رئيس مجلس الأمة:

بالإشارة إلى طلب سمو رئيس مجلس الوزراء بكتابه الصادر من الأمانة العامة لمجلس الوزراء (5585-2017) الإشارة 11011 بتاريخ 3 مايو 2017.

وقد طلب سمو رئيس مجلس الوزراء المستجوب استيضاح للاستجواب المقدم من قبلنا، وقد استدل في طلبه هذا بالمادة رقم (١٣٤) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والتي تنص على: (يقدم الاستجواب كتابة للرئيس، وتبين فيه بصفة عامة وبإيجاز الموضوعات والوقائع التي يتناولها، ولا يجوز أن يقدمه أكثر من ثلاثة أعضاء، كما لا يجوز توجيهه إلا لرئيس مجلس الوزراء أو وزير واحد، ويجب ألا يتضمن الإستجواب عبارات غير لائقة أو فيها مساس بكرامة الأشخاص أو الهيئات أو إضرار بالمصلحة العامة للبلاد.

وهنا نرى أن المادة حددت ثلاثة أمور مهمة وهي:

1 - أن يقدم كتابة

2 - يقدم بصفة عامة

3 - يقدم بإيجاز

وهو ما قد تم بالفعل عند تقديم الإستجواب كتابة بصفة عامة وبإيجاز دون إسهاب كما هو متوافق مع نص المادة (134) وطلب سمو رئيس مجلس الوزراء المستجوب يخالف نص المادة التي يستدل بها حيث طلب المستجوب تفصيل المواضيع والتجاوزات وهو بذلك يخالف نص المادة التي استدل بها.

كما أن سمو رئيس مجلس الوزراء المستجوب أثار في طلب الاستيضاح مراعاة المادة (١٣٥) من اللائحة الداخلية والتي تنص على: (يبلغ الرئيس الاستجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص فور تقديمه ويدرج في جدول أعمال أول جلسة تالية لتحديد موعد للمناقشة فيه بعد سماع أقوال من وجه إليه الاستجواب بهذا الخصوص، ولا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة رئيس مجلس الوزراء أو الوزير حسب الأحوال.

ولمن وجه إليه الإستجواب ان يطلب مد الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة إلى أسبوعين على الأكثر فيجاب إلى طلبه، ويجوز بقرار من المجلس التأجيل لمدة مماثلة، ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بموافقة أغلبية أعضاء المجلس)

وهنا نود أن نذكر بأن سمو رئيس الوزراء المستجوب طلب تأجيل الاستجواب لمدة أسبوعين ومن ثم إسبوعين، في جلسة 25 ابريل 2017 ولم يطلب المستجوب في ذات الجلسة أي استيضاح مما يعني أن قوله قد سمع في الجلسة المذكورة ومن ثم فلا مناص له إلا صعود المنصة ومواجهة الاستجواب والرد عليه، ونضع جميع النواب أمام مسئولياتهم الدستورية والتاريخية في حال عدم صعود سمو الرئيس المستجوب منصة الإستجواب.

وبالرغم من ذلك نود التوضيح والتأكيد أن كل ما جاء بإستجوابنا المقدم إلى سمو رئيس مجلس الوزراء مستند إلى التقارير المعتمدة من الجهات الرقابية والتي جاء بها ملاحظات ومخالفات وامتناعات للصرف مما يؤكد أن السلطة التنفيذية قد تخلت عن مسؤليتها ولم تقم العديد من الجهات الحكومية بتسوية وتلافي هذه المخالفات والملاحظات.

ومما لايدع مجالاً للشك أن رئيس مجلس الوزراء قد خالف المادة (127) من الدستور والتي تنص على (يتولى رئيس مجلس الوزراء رياسة جلسات المجلس والإشراف على تنسيق الأعمال بين الوزارات المختلفة) وذلك بسبب غياب التنسيق والإشراف بين الوزارات وسوء الرقابة الذاتية حيث تؤكد المادة (123) على (يهيمن مجلس الوزراء على مصالح الدولة، ويرسم السياسة العامة للحكومة، ويتابع تنفيذها، ويشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية)

كما أن المحكمة الدستورية قررت في شأن تفسير نصوص المادة (100) و(123) و(127) من الدستور في ضوء ما يرتبط بها من نصوص دستورية أخرى:

أولا: ان كل استجواب يراد توجيهه الى رئيس مجلس الوزراء، ينحصر نطاقه في حدود اختصاصه، في السياسة العامة للحكومة، دون ان يتعدى ذلك الى استجوابه عن اي اعمال تنفيذية تختص بها وزارات بعينها او اي عمل لوزير في وزارته.

ثانيا: ان المسؤولية السياسية لدى مجلس الامة انما تقع على الوزراء فرادى.

ثالثا: ان استعمال عضو مجلس الامة لحقه في استجواب رئيس مجلس الوزراء فيما يدخل في اختصاصه، منوط بأن تكون السياسة العامة للحكومة المراد استجوابه فيها، قائمة ومستمرة. وبما أن السلطة التنفيذية لم تحقق التنمية الاقتصادية ولا زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة أو تحقيق الرخاء للمواطنين وذلك مخالف للمادة (20) من الدستور وهذا يؤكد أن المسائلة السياسية لسمو رئيس مجلس الوزراء تندرج في السياسة العامة المسئول عنها وأن إستجوابنا المقدم للمستجوب يندرج في هذا الإطار.

وكما جاء في عنوان برنامج عمل الحكومة (التنمية المستدامة) بعكس مضمونه الذي احتوى العديد من المثالب ولا يحقق طموح المواطنين مما يجعل السلطة التنفيذية قاقدة مبدأ الشفافية والمصداقية وتخليها عن مسئوليتها.

وقد تضمن الإستيضاح المقدم من سمو الرئيس المستجوب طلب لنسخ من تقارير ديوان المحاسبة والرقابة المالية والجهات الرقابية، وبما أن المستجوب هو رئيس السلطة التنفيذية فمن المؤكد أن ما طلبه المستجوب متوفر لدى السلطة التنفيذية وزيادة على ذلك فقد تمت مناقشة سمو رئيس مجلس الوزراء المستجوب يوم الخميس الموافق 2017/3/23 في لجنة الميزانيات والحساب الختامي وبحضور المستوجب وتم تسليمه نسخة من التقرير الذي تضمن التالي :-

1 - تداخل في الاختصاصات بين الجهات الحكومية وسعي لتحقيق ذات الهدف.

2 - جهات فشلت في تحقيق الغرض من إنشائها.

3 - تنازع الاختصاصات بين الجهات الحكومية

4 - وزارات تم تفكيك قطاعاتها إلى هيئات مما يحتم إلغائها.

وكذلك احتفاظ الجهات المستقلة بارباحها وعدم توريدها للاحتياطي العام للدولة ولم تقم هذه الجهات الحكومية بدورها الحقيقي في التنمية الاقتصادية الوطنية وفقا لقانون إنشائها وكونت هذه الجهات احتياطيات مالية تقدر بـ 20 مليار دينار دون أن نرى أثرها في الاقتصاد الوطني. ومما يعني أنه يتوجب على رئيس مجلس الوزراء المستجوب التنسيق بين الوزارات واتجاهاتها، وتحقيق رقابة ذاتية يمارسها على الوزارات المختلفة ما يضاعف اسباب الحرص على الصالح العام والتزام هذه الوزارات للحدود الدستورية والقانونية المقررة.

وقد أدى تقصير رئيس مجلس الوزراء المستجوب بواجباته وعدم تنسيق الأعمال بين الوزرات المختلفة، وغياب الرؤية المستقبلية، والمساهمة في انتشار الفساد وإهدار المال العام

، حيث أن كل الوقائع والمواضيع التي تم ذكرها هي من صميم عمل وواجبات رئيس مجلس الوزراء المستجوب.

المويزري أثناء المؤتمر الصحافي

- السلطة التنفيذية تخلت عن مسؤوليتها والعديد من الجهات التابعة لها تراخت عن تسوية وتلافي المخالفات
- الحكومة لم تحقق التنمية الاقتصادية ولا زيادة في الإنتاج ورفع مستوى المعيشة أو تحقيق الرخاء
- المساءلة السياسية لسمو رئيس مجلس الوزراء تندرج في السياسة العامة وهو المسؤول عنها
- طلب المستجوب تفصيل المواضيع والتجاوزات يخالف نص المادة التي استدل بها
- نضع جميع النواب أمام مسؤولياتهم الدستورية والتاريخية في حال عدم صعود سمو الرئيس المنصة
- المستجوب هو رئيس السلطة التنفيذية ومن المؤكد أن لديه نسخاً من تقارير ديوان المحاسبة والرقابة المالية

مؤكدا أن المخالفات المالية التي رصدتها الجهات الرقابية توجب التحرك رقابياً في هذا الملف

العتيبي: آن الأوان لفتح ملف الفساد بشأن تحويلات صندوق الموانئ الاستثماري

أكد النائب خالد العتيبي أنه قد آن الأوان لفتح ملف الفساد الذي يسيطر على تحويلات وعمليات صندوق الموانئ الاستثماري الذي تساهم فيه المؤسسة وبعض الجهات في رأسماله مشيرا إلى أن المخالفات المالية التي رصدتها الجهات الرقابية و الاخرى التي رصدتها لجنة الميزانيات والحساب الختامي في وقت سابق ومنذ سنوات تجاه صندوق الموانئ يجبرنا على التحرك رقابيا في هذا الملف. وزاد العتيبي ان الأخبار التي تنشرتها الجرائد ومواقع التواصل الاجتماعي الساعات القليلة الماضية والتي تشير الى جريمة جديدة على المال العام باستيلاء وافدة روسية بمساعدة آخرين على مبالغ تتعدى 166 مليون دولار خلال ثماني سنوات يؤكد أن الاموال العامة مستباحة وان هذا الفساد يتم برعاية اشخاص متنفذين وعلى الشعب الكويتي ان يعرف اسماءهم ودورهم في تلك التحويلات المشبوهة ومن تم الوقوف على التفاصيل كافة.

وأضاف العتيبي أن تحويل قضية الوافدة الروسية الى النيابة العامة وتوجيه النيابة الى المتهمين تهم تتعلق بغسل الأموال و الاستيلاء على الاموال العامة لن يمنعنا من التحرك وممارسة دورنا الرقابي وستتم محاسبة الوزير المختص سياسيا و الجهات الاخرى التي سهلت مهمة هروب الوافدة الروسية بعد ان رفع منع السفر عنها وغادرت البلاد قائلا ان اولى الخطوات ستكون بتوجيه اسئلة برلمانية الى الوزير المختص و التنسيق مع الزملاء بالمجلس لتشكيل لجنة تحقيق في هذه القضية

- استيلاء وافدة روسية بمساعدة آخرين على مبالغ تتعدى 166 مليون دولار يؤكد أن الاموال العامة مستباحة
- الفساد يتم برعاية اشخاص متنفذين وعلى الشعب الكويتي ان يعرف اسماءهم ودورهم في تلك التحويلات المشبوهة

خالد العتيبي

الهاشم تسأل عن إجراءات هيئتي «البيئة» و«الزراعة» لمواجهة ظاهرة نفوق الأسماك

صفاء الهاشم

اعلنت النائب صفاء الهاشم عن توجيهها سؤالاً برلمانيا إلى وزير الأشغال عبدالرحمن المطوع حول اكتشاف آلاف الأسماك النافقة على جون الكويت خلال شهر ابريل الماضي.

وطالبت الهاشم تزويدها بالآتي:

1 - هل شاركت الهيئة العامة للبيئة مع الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وجامعة الكويت ومعهد الكويت للابحاث العلمية في اخذ عينات من الأسماك النافقة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بالآتي:

أ - متى تم اخذ هذه العينات؟

ب - ما التحاليل التي اجريت عليها؟ ومتى تم الانتهاء منها؟

ج - ما نتائج هذه التحاليل؟ إذا كانت الاجابة بالنفي فلماذا هذا التقاعس حتى الآن؟

2 - ما رأي القائمين بشأن تحاليل عينات الأسماك النافقة؟

3 - ما الإجراءات التي اتخذتها الهيئة العامة للبيئة مع الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية منذ اكتشاف كمية الأسماك النافقة؟

4 - هل سيتم إرسال عينات من الأسماك النافقة للخارج لإجراء التحاليل؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى تزويدي بنسخة منها مع التقرير النهائي بشأنها.

5 - ما الخطط الاحتياطية المتخذة لتفادي تكرار ظاهرة نفوق الأسماك في المياه الكويتية؟

الكندري استقبل أعضاء لجنة التنسيق لاجتماع الأمناء

جانب من الاستقبال

استقبل الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري في مكتبه امس أعضاء لجنة التنسيق والمتابعة لاجتماع الأمناء العامين لمجالس الشورى والوطني والنواب والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك بمناسبة زيارتهم للبلاد للمشاركة بالاجتماع التنسيقي للجنة.

وأوضح مدير الادارة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الأمة عبدالله العنزي في تصريح صحافي ان لجنة التنسيق والمتابعة ناقشت القرارات والتوصيات التي وافق عليها الأمناء العامون في اجتماعهم التاسع عشر الذي عقد في دولة الكويت.

واضاف ان اللجنة تابعت ايضا أعمال اللجان الأخرى وهي لجنة تبادل المعلومات ولجنة التطوير والتدريب المشترك وأعدت تقريرا بالأعمال المنفذة من هذه التوصيات والأعمال التي لم يتم تنفيذها تمهيدا لرفع التقرير للأمناء في اجتماعهم العشرين.

حضر الاجتماع كل من ممثل مجلس الشورى القطري ناصر علي الخاطر وممثل مجلس الشورى السعودي سعد العنجري وممثل مجلس الشورى العماني عبدالله بن احمد الحارثي وممثل للمجلس الوطني الاتحادي الإماراتي ابراهيم احمد الزعابي وممثل مجلس النواب البحريني ياسر صقر الشيراوي.

- إقصاء قيادي او إنهاء عقود مشبوهة مع بعض الشركات ليست كفيلة بغلق الملف

أكد أن ملف المخالفات الإدارية والمالية في «الصحة» لن يغلق

النصف: انخفاض حالات العلاج بالخارج أمر جيد

راكان النصف

رحب النائب راكان النصف بما ورد في بيان وزارة الصحة بشأن انخفاض حالات العلاج بالخارج معتبرا انه امر جيد وانه سيستمر في متابعة الملف الصحي.

وأوضح النصف في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة ان هذا البيان جاء ردا على السؤال الذي وجهه في ١٢ ابريل الماضي حول اعداد المرضى المبتعثين للخارج.

وأشار إلى ان عدد الحالات التي ارسلت منذ ديسمبر ٢٠١٥ وهو شهر تقديم استجوابنا للوزير السابق وحتى مايو ٢٠١٦ بلغ ٧ آلاف حالة ارسلت قبل الاستجواب وبعده.

واضاف ان هذا العدد (٧ آلاف) حالة ارسلت فقط في خمسة اشهر بينما كان العدد في السنة السابقة للاستجواب الفي حالة وفي السنة الحالية ١٥٠٠ حالة فقط مشيرا إلى أن هناك مخالفات مالية واخرى تتعلق بالادوية والأجهزة الطبية.

وشدد على ان ملف وزارة الصحة لم يغلق وانه سيتابع إجراءات الوزير الحالي كاشفا عن انه سيوجه إليه سؤالا حول اتلاف دعامات القلب في المستشفى الصدري ونتائج التقرير الذي اصدرته اللجنة التي شكلت لهذا الغرض.

وبين ان إقصاء قيادي او إنهاء عقود مشبوهة مع بعض الشركات ليست كفيلة بغلق الملف الصحي وهناك شركات ليس لها اساس ولها تعاملات بالملايين وبالتعاقد المباشر من دون مناقصات بالمخالفة لكل مؤسسات الدولة الرقابية.

واكد انه سيتابع هذا الملف بهدوء معربا عن ارتياحه للإجراءات التي اتخذت إلى الآن من تقليل عدد المرضى المرسلين للخارج كما اكد انه يقصد المتمارضين والعلاج السياحي ومعاملات السياسيين وليس المستحقين للعلاج.